This Project is funded by the European Union

صَوْت SAWT
Supporting Arab Women at the Table

Arab Reform Initiative

يوم حواري حول السلام الشامل والتمثيل السياسي للمرأة: بمشاركة ناشطات من ليبيا واليمن والعراق وسوريا وفلسطين

نظمت مبادرة الإصلاح العربي، متمثلةً في مشروعها "دعم المشاركة السياسيّة للمرأة العربية" (صوت)، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، يوم حواري في باريس في 8 كانون الأول/ديسمبر 2023. وركزت الفعالية على بحث وجهات النظر والحلول التي طرحتها المؤسسات والجمعيات والكيانات التي تقود جهود بناء السلام داخل مجتمعاتها. وقد استرشدت النقاشات بمجموعة من البيانات التي قدمها شركاؤنا القطريون في هذا المشروع، من بينهم: منظمة "معاً نبنيها" في ليبيا، ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية في اليمن، وجمعية الأمل العراقية في العراق، وإسهامات مبادرة الإصلاح العربي حول الوضع في سوريا، وجمعية الثقافة والفكر الحر في فلسطين.

تضمن اليوم مناقشات تفاعلية بين صانعات السلام وناشطات المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان من البلدان المشاركة في الحوار. وقد شارك أيضاً مجموعة من المانحين الأوروبيين وصناع السياسات والخبراء في تقييم التحديات الرئيسية وتبادل الأفكار والحلول العملية التي تهدف إلى زيادة تمثيل المرأة وتعزيز عمليات السلام الشامل.

النقاط الرئيسية

- التوجهات المشتركة في المنطقة التي تعيق وتحد من تمثيل ومشاركة النساء، ويشمل ذلك إقصاء النساء من عمليات وضع الأجندات واستبعادهن من طاولات النقاشات السياسية رفيعة المستوى، والتهديدات الأمنية التي تواجهها النساء اللاتي يقدن مبادرات السلام على مختلف المستويات، وردود الفعل العنيفة على المصطلحات والمسميات الخاصة بالجندر والنسوية وصناعة السلام.

- زيادة ردود الفعل العنيفة على المصطلحات الخاصة بالجندر والنسوية والسلام خلال السنة الماضية في بلدان مختلفة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تمس بالتبعية العاملات في هذه القضايا. ومن الضروري للغاية البقاء على تواصل مستمر مع النساء اللاتي يقدن هذه المبادرات لجعل استراتيجيات المانحين تتماشى مع الحقائق سريعة التغيُّر على أرض الواقع ولضمان حماية من يتصدرن العمل في هذه المبادرات.

- على الرغم من وجود دعم وتقبل مجتمعي للنساء اللاتي يقدن المبادرات السياسية ومبادرات السلام في معظم البلدان التي تناولتها النقاشات، لا تزال النخب السياسية التي يهيمن عليها الرجال تسيطر على المجال السياسي، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تهميش المشاركة النسائية في السياسة.

- إمكانية ممارسة المجتمع الدولي لمزيد من الضغط على الجهات الفاعلة المحلية لضمان مشاركة النساء في عمليات السلام والعمليات السياسية بصورة مجدية وفعالة.

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
ASFARI INSTITUTE FOR CIVIL SOCIETY & CITIZENSHIP
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

معاً نبنيها
Together We Build It

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

جمعية الأمل العراقية
Iraqi Al-Amal Association

جمعية الثقافة والفكر الحر
The Culture & Free Thought Association

- الانتباه إلى أن الأمن البشري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمتطلبات الأطياف الأوسع نطاقاً من المجتمع فيما يتعلق ببناء وصناعة السلام. لهذا يجب بذل جهود لسد الفجوة بين مسارات الوساطة والمسارات السياسية، إذ ينبغي أن تتضمن الأجندات السياسية رفيعة المستوى خبرات وحلول الأطراف الفاعلة على المستوى الشعبي.

- رؤية بعض المشاركات أن أجندة المرأة والسلام والأمن لم تعد تفي بالغرض. وبصفة عامة، استنتجت الشابات الزميلات في المشروع أن أجندة المرأة والسلام والأمن لا تمثلهن وأنها تحتاج إلى إعادة صياغة لتتماشى مع الحقائق الحالية.

- ثمة حاجة ملحة إلى استحداث مساحة جديدة تجمع النساء اللاتي يقدن مبادرات السلام الشعبية في المنطقة، وأيضاً الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، للتوصل معاً إلى حلولٍ لردود الفعل العنيفة المتزايدة حالياً تجاه مسألة الجندر.

- يمكن أن يؤدي استيعاب الانقسامات في صفوف المجتمع المدني والمجموعات النسائية إلى دعم التوصل إلى فهم أعمق لوجهات النظر المحلية المتنوعة. ويجب على المجتمع الدولي احتواء هذه الاختلافات خلال الحوارات، لتكون وسيلةً لتضمين مختلف وجهات النظر والحقائق.

فهم المشهد الحالي: التمثيل والمشاركة والأجندات

بينما تحتاج مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية في المنطقة إلى دراستها وفهمها في كل سياق على حدة، فقد برزت أربعة توجهات رئيسية مشتركة طوال المشروع. أولاً أن تمثيل ومشاركة المرأة في هذه العمليات، خاصة في النقاشات السياسية رفيعة المستوى، لا يزال محدوداً للغاية. ثانياً، غالباً ما تُصاغ الأجندات المنبثقة عن هذه المناقشات وفقاً للتصورات التقليدية للأمن، إذ عادة ما تستبعد النساء وقضاياهن، وذلك خلافاً لمتطلبات الأطياف الأوسع من المجتمع التي يجري الانتباه لها فيما يتعلق بالأمن البشري. ثالثاً، تواجه النساء اللاتي يتصدرن العمل في هذه المبادرات مخاطر أمنية متزايدة. أما التوجه الرابع فهو ردود الفعل العنيفة على المفاهيم واللغة المرتبطة بالجندر وصناعة السلام والنسوية.

ففي ليبيا، تُظهر دراسات وأبحاث مشروع "صوت" أن النساء كن يقدن مبادرات السلام والوساطة على المستوى المحلي منذ فترة طويلة، وقادرات على إحداث تأثير كبير في المناقشات السياسية رفيعة المستوى بسبب معرفتهن العميقة بمجتمعاتهن. لكن الجهات الفاعلة المحلية والمجتمع الدولي غالباً ما يتجاهلون دورهن، وهو ما يؤدي إلى تكريس الأجندات التي يعتريها الخلل والمراكز التي يهيمن عليها الرجال. وعليه، يمكن أن يمارس المجتمع الدولي مزيد من الضغط على الجهات الفاعلة المحلية لضمان مشاركة النساء في عمليات السلام والعمليات السياسية بصورة مجدية وفعالة.

وفي اليمن، تسيطر النخب السياسية من الرجال على المشهد السياسي، وبالتالي، لا تزال النساء يعانين من التهميش والغياب عن النقاشات السياسية رفيعة المستوى. وتوجد فجوة كبيرة بين جهود السلام الشعبية والأجندات السياسية رفيعة المستوى المدفوعة بالأطر الخاصة بأمن الدولة. خلال حلقات نقاش مركزة مع 128 امرأة ورجل في اليمن، وكذلك مقابلات مع 20 شخصٍ من قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، برز توجه عام سائد يجري بموجبه فهم السلام بشكلٍ كبير ضمن إطار الأمن البشري. لهذا ينبغي بذل جهود لسد الفجوة بين مختلف المسارات، حتى يمكن إدراج التجارب الشعبية ضمن الأجندات السياسية رفيعة المستوى.

وفي العراق، أصبح نظام الكوتا النسائية في البرلمان سلاحاً ذا حدين. فمن ناحية، كان أداة مهمة وضرورية لإتاحة الوصول إلى ميدان السياسة، لكن جرى إساءة استخدامه أيضاً لتسويغ مقاعد النساء البرلمانية التي لا تتمتع بصلاحيات فعلية في اتخاذ القرارات. ومثل بلدان أخرى في المنطقة، فإن دعم المجتمع للمرشحات أكبر من دعمه للأحزاب السياسية التي يهيمن عليها الرجال. لكن تمثل

بعض التحديات مثل قلة الموارد الاقتصادية لتمويل الحملات الانتخابية ونقص آليات الحماية الفعالة للنساء اللاتي يواجهن تهديدات ومضايقات، رادعاً يحول دون وصول كثير من النساء إلى العمل في ميدان السياسة أو مواصلة العمل فيه. ولهذا ينبغي التصدي للمعلومات المضللة حول أجندة المرأة والسلام والأمن، وكذلك توفير آليات حماية للنساء اللاتي يقدن العمليات السياسية سواء في الحقل القانوني أو على أرض الواقع.

وفي سوريا، عادة ما ركزت المسارات البديلة للمشاركة السياسية للمرأة على المبادرات الإنسانية التي تقودها النساء أو على أشكال أخرى من الدعوة والأنشطة التوعوية. وقد قدمت هذه المبادرات قنوات للقيادات النسائية حتى يتمكن من المشاركة بصورة أكبر ويتجنبن التهميش، كما هو الحال في المؤسسات السياسية الرسمية. إذ تتمتع القيادات النسائية بسلطة وتأثير أكبر عندما يشكلن تحالفات وتكون لديهن رؤية واضحة للتغيير الذي يردن إحداثه وطبيعة أدوارهن. لكن ثمة فجوة ومعارضة بين المؤسسات السياسية الحالية وتلك القيادات النسائية عندما يتعلق الأمر بتسهيل عملية الانتقال لتلك القيادات النسائية حتى يتمتعن بالمشاركة السياسية الكاملة. يمكن أن تساهم الاختلافات داخل التحالفات إلى دعم التوصل إلى فهم أعمق لوجهات النظر المتنوعة، وبالتالي إثراء المشاورات مع المجتمع المدني. ولهذا ينبغي وضع تصور لنهج متعدد المسارات .

وفي فلسطين، تتحقق المشاركة السياسية للمرأة في جوانب مختلفة، وهو ما أدى إلى خلق نوعٍ من المشاركة الجماعية. ومن الضروري فهم الأسباب الجذرية للنزاع وسياق الاحتلال لمعرفة دوافع تهميش النساء وديناميات السلطة الحالية والقمع. ففي ظل عدم إجراء انتخابات وعدم وجود حركات اجتماعية، تصبح دوائر قمع واضطهاد النساء محصورة داخل أوساط معينة. وبالتالي، فإن من المهم استحداث نموذج نسوي للقيادة المشتركة.

تحديات الأمن واللغة

معضلات اللغة والمصطلحات ومتطلبات المانحين

سلطت الدراسة التي أجراها مشروع "صوت" في اليمن الضوء على المشهد اللغوي المعقد. فقد أظهرت أنه بينما تترسخ مصطلحات مثل "السلام" بعمقٍ في اللغة العربية والدين الإسلامي، فإنه غالباً ما ينظر إلى مفاهيم مثل "صناعة السلام"، "والجندر"، "والنسوية" باعتبارها مصطلحات مستوردة من الغرب، وهو ما يجعلها أقل قبولًا لدى أطياف واسعة من المجتمع. وقد أدت هذه الفجوة الثقافية إلى استبعاد مصطلحات مثل "الجندر" و"تمكين المرأة" من توصيفات المشروع، وبالتالي حدوث انفصال بين أهداف المبادرات وتوقعات المانحين الدوليين. وقد لوحظت ردود فعل عنيفة مشابهة على المصطلحات المتعلقة بالجندر في ليبيا والعراق.

وتجاوباً مع هذا التحدي، يجب على منظمات المجتمع المدني تبني نُهج مبتكرة للتصدي لهذه المسائل والتغلب على الصعوبات التي تواجهها مع المانحين الدوليين الذين يصرون على إدراج هذه المصطلحات لتلبية أهم المؤشرات. ومن المتناقضات هنا، أنه في سياقات معينة، يمكن أن يؤدي استخدام مصطلحات مثل "الجندر" إلى إغلاق السلطات المحلية الفعلية للبرامج، وهو ما يعرض المشاركين فيها للخطر. وقد طالت قائمة المصطلحات حالياً لتشمل عبارات أخرى مثل "حقوق الصحة الإنجابية" و"تلقيح الأطفال" بل وحتى "السلام". يتطلب هذا الوضع المستجد مزيدٍ من التفهم من المانحين والمجتمع الدولي على نحوٍ عاجل. ومن الضروري للغاية البقاء على تواصل مع النساء اللاتي يقدن هذه المبادرات لضمان أن استراتيجيات المانحين تتوافق مع الحقائق سريعة التغير على أرض الواقع.

الانفصال عما يحدث على أرض الواقع

أما عن فلسطين وسوريا، فقد شدد الفريق على أن طريقة تحدثنا عن القضايا هي ما تحدد طريقة تعاملنا مع هذه القضايا، وبالتالي فإن كيفية وصف المجتمع الدولي لسياق ما وردود الفعل العنيفة المناهضة للمرأة هي ما ستحدد طريقة تفاعله مع هذه المسائل. وذكرت المشاركات أن المجتمع الدولي بات على ما يبدو منفصلاً بشكل متزايد عما يحدث على أرض الواقع، وهو ما يؤثر سلباً على الحيز المتاح للمجتمع المدني الآخذ في التقلص. إذ تتمحور جهود بناء السلام حول الدولة دون التركيز على احتياجات الأطياف الأوسع من المجتمع، وبالتالي تعكس الخطابات المصاغة التي يجري استخدامها عند الحديث عن بناء السلام هذا الوضع. يمكن أن تصبح اللغة عائقاً يحول دون التوصل إلى الحل، وبالتالي يجب علينا الإلمام بواقع العاملين في الميدان، ويجب أيضاً تعميق الرؤى والاستراتيجيات وتوخي الحذر عند اختيار مصطلحاتنا، حتى لو كنا نستخدمها بمنتهى حسن النية.

الشبكات والتحالفات العابرة للحدود الوطنية

تواجه النساء المشاركات في تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات ومخاطر جسيمة. وبينما يمكن أن تمنح الشبكات أو مساحات الحوار المشتركة شعوراً بالانتماء والتضامن، فإن أُطر العمل الحالية ربما لم تعد تفي بالغرض. أحد المؤشرات المثيرة على ذلك هو توافق الآراء بين أفراد أصغر مجموعة من الزميلات في برنامج الزمالة الخاص بمشروع "صوت" على أن أجندة المرأة والسلام والأمن لا تمثلهن ولا تعبر عن احتياجاتهن. وأمام هذه الأوضاع الآخذة في التغيّر، يلزم إعادة النظر في الفضاءات المتاحة حالياً واستحداث فضاءات جديدة تتضمن الواقع المحلي للأجيال الشابة.

وقد برزت نقطة توافق ملحوظة بين كافة الناشطات من المنطقة، وكذلك بين المانحين وصناع السياسات من الاتحاد الأوروبي. على الرغم من وجود عدد كبير من الشبكات والتحالفات المخصصة لدعم أجندة المرأة والسلام والأمن، يبدو أنه لا يوجد تواصل بين الأطراف الفاعلة المعنية بهذه القضية على مختلف المستويات. ترجع هذه الفجوة في التواصل أحياناً إلى غياب الثقة والفهم المتضارب للأدوار، إذ غالباً ما تميل الشبكات إلى التركيز إما على المستوى الأعلى أو على المستوى الشعبي.

يستلزم التصدي لهذه القضية فهماً أعمق للواقع الذي يعيشه من يعملون في الميدان. ويجب وضع تصور واستحداث فضاءات مبتكرة تتجاوز مختلف الحدود وتجمع بين القيادات الشعبية النسائية والجهات الثنائية والمتعددة الأطراف والعمل على ترسيخها. وينبغي أن ينصب التركيز على تشكيل وتدعيم الشبكات التي تضم المنظمات التي تقودها النساء، وهو ما يعزز عملية تبادل الخبرات والقصص الناجحة والإيجابية. يمكن أن يساهم هذا النهج في إبراز وجهات نظر النساء ويعزز نفوذهن في المحافل الدولية.